

بيان للمنظمات الحقوقية الدعمة لإخبار 30 تموز:

أول حقوق الإنسان، مكافحة اللاتسامح والكرهية

في 30 تموز الماضي، أودعت 11 منظمة حقوقية وسياسية وثقافية وازنة إخبارا لدى النائب العام التمييزي بالإنبابة عماد قبلان، بخصوص الاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد فرقة مشروع ليلي وما يمثلونه. وقد طالب الإخبار النيابة العامة بملاحقة الجهات التي سوّغت لنفسها ليس فقط إطلاق خطابات الكراهية، ولكن أيضا الدعوة إلى العنف ضد فرقة فنية ومهرجان ثقافي وجمهورهما، وصولا إلى إهدار الدم في ظاهرة هي الأولى من نوعها في لبنان. وبالطبع، تخلّل كل ذلك إطلاق شائعات وأخبار كاذبة، وصولا إلى إصدار الأحكام الشعبية في الشارع وفي العالم الافتراضي على حد سواء. وقد أوحى ماكينة البروباغندا والتزوير الحاصلة في هذه القضية بوجود نوايا خفية في هذه القضية، تهدف إلى تعزيز العصبية والتزمت والاستقطاب الفئوي في لبنان، وفي الآن نفسه إلى إغراق المواطن في حروب الهويات بعيدا عن حربه الأساسية في الدفاع عن ذاته وعن مجتمعه.

لم يُسمّ الإخبار الذي قدمناه المتدينين الذين ربما تحركوا بحسن نية بتأثير من المعلومات المفبركة والتحريض، إنما فقط الأشخاص والأحزاب الذين سخّروا ما لديهم من إمكانات ومراكز اجتماعية في خدمة خطاب الكراهية هذا.

فلماذا اسشعرنا ضرورة للتحرك معا في اتجاه القضاء؟

لأسباب ثلاثة ملحة وضاغطة:

- السبب الأول: أن ما حصل كان على درجة عالية من الخطورة، حيث شهدنا للمرة الأولى ظاهرة إهدار الدم لأسباب عقائدية. وفيما عكست هذه الظاهرة تنامي مستويات التعصّب والتزمت، بما يهدد السلم الأهلي والتعددية البنوية في لبنان، فإنها تؤدي أيضا إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفي مقدمتها القضاء، بعدما حلت عدالة الشارع محله. وهي تعرّض أخيرا كل من هو مختلف لمخاطر

العنف على اختلافها وتضعه في وضع هشاشة وصولاً إلى تهمة أو تهجير، مع ما يستتبع ذلك من خنق للحريات الفردية وفي مقدمها حرية الإبداع. وقد جاء إعلان إلغاء حفل مشروع ليلى جدّ معبّر في هذا الخصوص، حين تم تبريره بعبارة جد معبرة: "منعاً لإراقة الدماء".

ولا نبالغ إذا قلنا أن تصرفات الحقد والكراهية هذه أدت عملياً إلى أضرار جسيمة على الأصدقاء الأمنية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والاجتماعية، هذا دون الحديث عن أضرارها الهائلة على صورة لبنان والسياحة والاقتصاد.

- السبب الثاني: أنه رغم خطورة هذه الظاهرة وأضرارها الجسيمة، فإن السلطات العامة كافة لم تحرك ساكناً طوال عشرة أيام للأزمة، أقله ليس حتى الآن وليس علناً. لا لحماية الأشخاص المهددين بحياتهم وأشخاصهم ولا لوقف التهديد بالعنف بما وصل إليه من مستويات خطيرة وردعه. وعليه، بدت الدولة بكامل أجهزتها وسلطاتها وكأنها تخلت تماماً عن مسؤولياتها في منع أي فئة من الإستتار بأيّ من سلطاتها أو وظائفها، كما تخلت عن مسؤوليتها في حماية جميع المواطنين، من دون تمييز، وضمان حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها الحق بالأمن وحرية التعبير والمعتقد. والأخطر من ذلك أن بعض النواب، وبشكل خاص نواب جبيل وبعض نواب كسروان، وبعض السلطات الكنسية ذهبوا لتأييد مطالب الشارع من دون أي تحفظ، بما يعكس إذعاناً لمظاهر التعصب والتزمت والعنف، بدل العمل على ضبطها وترشيدها.

- السبب الثالث، أننا نؤمن بحكم مسؤولياتنا الاجتماعية بأن الغاية من تكاتفنا وعملنا المشترك هو قيام الدولة العادلة والقادرة التي نصبو إليها. ومن هنا، شكّل الإخبار الذي أودعناه بعهدة النيابة العامة في 30 تموز اختباراً جديداً لحياديتها وحسن تقديرها للمخاطر، وتعبيراً إضافياً عن تصورنا للوظيفة القضائية، والتي هي أولاً الدفاع عن الصالح العام وحماية الحقوق والحريات. وسنحرص في الأسابيع القادمة، في سلسلة من المواقف، على مواكبة عمل النيابة العامة في هذا الإطار، على نحو يضع حداً للإنتقال الذي شهدته جبيل ضد القانون ومنطق المواطنة والدولة.

وعليه،

ومع تضامننا الكامل مع ضحايا العنف والكراهية وآخرهم أعضاء فرقة مشروع ليلى،

ومع احترامنا الكامل لجميع المقدسات والمعتقدات،

ومع شكرنا الخالص لأعضاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لاعتبارهم الجهاز الرسمي الوحيد الذي تدخل إيجاباً في هذه القضية،

فإننا جننا ندعو مجدداً وبصوت واحد، لاتخاذ الاجراءات الآتية:

- أن تتحرك النيابة العامة سريعا لردع ظاهرة "إهدار الدم"، وذلك صونا للصالح العام، وتحصينا لأمن المواطن وحقوقه وحياته وفي مقدمتها حرية التعبير والإبداع الفني. وإذ نرحّب بالشكوى المقدمة من مهرجانات بيبيلوس الدولية في الإطار نفسه، فإننا ندعو بالمناسبة نفسها جميع المنظمات الحقوقية والمواطنين إلى التوقيع على العريضة التي نطلقها اليوم تأكيدا على مضمون الإخبار. فما حصل يشكل تهديدا لأمن وحرية كل المواطنين، بما فيهم الذين يتسلحون اليوم بالعصبية، ولا بد من التوحد لمنع تكراره،

- أن تتحرك وزارة الداخلية ضد الأحزاب والجمعيات التي ارتكبت جرائم واعتداءات جسيمة ضد السلم الأهلي والنظام العام تمهيدا لمطالبة القضاء بحلها وتجريدها من العلم والخبر،

- أن تنشئ لجنة الإدارة والعدل لجنة تحقيق برلمانية للنظر في أسباب تقاعس الوزراء المعنيين في هذا الشأن عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة خطاب الكراهية واللاتسامح، وفي مقدمتهم وزراء العدل

والداخلية والثقافة والسياحة، على نحو أدى إلى إصابة لبنان بضرر بليغ على صعيد وحدته وصورته ومصالحه وأمان العيش فيه،

- وأخيراً، ندعو بصدق المراجع الكنسية، بما لها من سلطة معنوية وإمكانات، إلى إجراء تدقيق في أداء بعض مؤسساتها وممثليها خلال هذه المحنة، علنا معا ننجح في تغليب كفة التسامح والاعتدال، تحت جناح الدولة الجامعة والعادلة.